البيان الأولي

انتخابات شاملة وجيدة التنظيم في سياق عملية إصلاح طموحة

عمان، 12 أيلول 2024

ستقدم بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية هذا البيان الأولي قبل انتهاء العملية الانتخابية بشكل كامل، حيث ستبقى المراحل الأكثر أهمية قيد العمل، بما فيها النظر في الطعون والشكاوى. سيقتصر دور البعثة في هذه المرحلة على التعليق على الملاحظات التي تم تسجيلها حتى تاريخه، وستقوم لاحقًا بنشر تقرير نهائي يتضمن تحليلًا شاملًا ومجموعة من التوصيات. من الممكن أن تصدر البعثة أيضًا مجموعة من البيانات الإضافية تعليقًا على المسائل المتعلقة بالانتخابات، وبحسب الاقتضاء.

ملخص

- في العاشر من أيلول لعام 2024، انتخب ما يزيد عن 1.6 مليون أردني مجلس النواب العشرين، ضمن عملية انتخابية سارت على نحو جيد، وعلى الرغم من حالة الشك التي خلقها الصراع المستمر في غزة وتداعياته الأوسع على الإقليم برمته، إلا أن الأردن كان ملتزمًا بإجراء الانتخابات في موعدها المقرر. كانت عملية تسجيل الناخبين والمرشحين شاملة وأُديرت بكفاءة، حيث تم انتخاب هؤلاء النواب البالغ عددهم 138 من بين 1623 مرشحًا، وهم يمثلون الإرادة الحقيقية للناخبين.
- ومن الناحية الإيجابية، فإن الإطار القانوني الانتخابي في الأردن يتماشى بشكل كبير مع التزاماته بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية الرئيسية المتعلقة بديمقراطية الانتخابات، حيث ينص الدستور الأردني على سرية عملية الاقتراع والتزام الانتخابات العامة المباشرة بمبادئ النزاهة والإدارة المستقلة وعدم التدخل في إرادة الناخبين، كما ينص أيضًا على ضمان الحقوق الأساسية الرئيسية، على الرغم من وجود بعض الثغرات، في حين أن أحكام العديد من القوانين، بما في ذلك قانون الجرائم الإلكترونية وقانون العقوبات، تنطوي على حالة من عدم اليقين بشأن إمكانية ممارسة هذه الحقوق بشكل كامل، كما تعمل القوانين الجديدة على تنفيذ عدد من التوصيات التي قدمتها بعثات الاتحاد الأوروبي السابقة بشكل كامل أو جزئي.
- يُشكل كل من قانون الانتخابات لمجلس النواب لعام 2022 وقانون الأحزاب السياسية إنجازين مهمين يهدفان إلى تعزيز دور الأحزاب السياسية في مجلس النواب على مدار ثلاث دورات متتالية، حيث تعمل هذه القوانين الجديدة والتعديلات الدستورية الموازية على تعزيز إدماج النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة على وجه الخصوص، كما تتضمن بعض تدابير الشفافية الجديدة التي تتماشى مع توصيات الاتحاد الأوروبي، مثل نشر النتائج على مستوى غرف الاقتراع، على الرغم من بقاء ثغرات، لا سيما فيما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية. تميزت الحملة الانتخابية التي استمرت لمدة خمسة أسابيع بالتعددية الحزبية، ومع ذلك، فقد عمل المرشحون على الترويج لصورهم الشخصية على حساب برامج الأحزاب السياسية.
- أجرت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات ووفقًا للمواعيد القانونية المحددة وبكفاءة. أعربت الغالبية العظمى من المرشحين عن رضاهم عن مستوى احترافية وحيادية لجان الانتخاب في الدوائر الانتخابية.
- أعرب محاورو بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية عن ثقتهم العامة في دقة قوائم الناخبين وشموليتها، كما قيّم المتنافسون عملية تسجيل المرشحين على أنها شاملة وسلسة. بشكل عام، ترشح 686 شخصًا موزعين على 25 قائمة في الدائرة الانتخابية العامة و937 مرشحًا موزعين على 172 قائمة في الدوائر الانتخابية المحلية الثماني عشرة. ومع ذلك، شهدت شفافية إجراءات التفريغ تراجعًا بسبب استبعاد المرشحين وممثلي القوائم من عملية مراقبة التفريغ

- ومع ذلك، أشار مراقبو الاتحاد الأوروبي والأحزاب السياسية بشكل متواصل إلى قلة الاهتمام من جانب الناخبين، مع مؤشرات على احترام حرية التجمع بشكل عام. ركزت أنشطة الحملة بشكل كبير على الشخصيات وبقيت متدنية بشكل نسبي حتى الأسبوعين الأخيرين منها، حيث اعتمدت على الملصقات وجمع الأصوات من خلال الزيارات المنزلية واللقاءات الاجتماعية في الخيام ووسائل التواصل الاجتماعي. شهدت الإعلانات المدفوعة في وسائل الإعلام التقليدية إقبالًا محدودًا نظرًا لارتفاع تكلفتها.
- بدى واضحًا تجاهل قواعد تمويل الحملات الانتخابية على نطاق واسع، حيث كان المرشحون يعتبرون نفقاتهم الشخصية على أنها غير خاضعة للتنظيم، فضلًا عن أن الافتقار إلى آليات إنفاذ قوية يضع فعالية لوائح تمويل الحملات الانتخابية موضع تساؤل.
- على الرغم من وجود برنامج شامل أجرته الهيئة المستقلة للانتخاب لتثقيف الناخبين، إلا أن محاورو بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أعربوا عن قلقهم إزاء تدني مستوى الإلمام بآلية التصويت للدائرة الانتخابية العامة الجديدة. ووفقًا لمراقبي الاتحاد الأوروبي، كانت المعلومات المتعلقة بالناخبين بالكاد مرئية على أرض الواقع.
- في الغالب، فشلت المواقع الإخبارية والإذاعية في تزويد الناخبين بمعلومات شاملة حول المتنافسين، كما عمل الصحفيون خلال الحملة في ظل قيود قانونية متعددة على حرية التعبير. ومن الناحية الإيجابية، نظمت قناة "المملكة" المملوكة للدولة والإذاعة المجتمعية "راديو البلد" مناظرات مع أحزاب سياسية متعددة. بقيت البيئة الإلكترونية مستقرة وهادئة إلى حد كبير، حيث كانت تركز في الغالب على الترويج الذاتي للمرشحين.
- لأول مرة، يوجد مقعد مخصص للكوتا النسائية وتمثيل الأقليات في كل دائرة انتخابية محلية، كما تفوقت الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير على الإطار القانوني في تحديد مشاركة النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة في الحياة السياسية. تواجه النساء على وجه الخصوص تحديات مثل محدودية الفرص الاقتصادية والتكاليف المرتفعة للحملات الانتخابية، والضغوط الأسرية التي تؤثر على حجم مشاركتهن السياسية.
- قيمت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات يوم الانتخابات بأنه كان هادئًا، حيث تم إدارة العملية الانتخابية بمهنية وبشكل منظم وسلس. وفيما يتعلق بافتتاح غرف الاقتراع، فتحت 40 من أصل غرفة اقتراع أبوابها في الموعد المحدد. كان ممثلي القوائم حاضرين في ما يزيد عن 90%من غرف الاقتراع التي تم مراقبتها. لاحظ المراقبون في 47٪ من مراكز الاقتراع التي تمت زيارتها أنشطة حملة خارج مراكز الاقتراع أثناء التصويت، كما لاحظوا توزيع مواد الحملات في 42.7٪ منها على الرغم من أن أنشطة الحملات خلال يوم الانتخابات محظورة بموجب القانون. لاحظ المراقبون استخدام القُصر في أنشطة الحملات الانتخابية في جميع الدوائر الانتخابية المحلية، مما يُشكل خرقًا لقانون العمل ولتعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب. ومع نهاية عملية التصويت، أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب عن نسبة المشاركة النهائية التي بلغت 32.25٪.

حضرت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية إلى الأردن في 29 تموز 2024 بناءً على دعوة من قبل الهيئة المستقلة للانتخاب، حيث تترأس البعثة كبيرة المراقبين، زيليانا زوفكو، عضو البرلمان الأوروبي (كرواتيا). وفي المجمل، نشرت البعثة [120] مراقبًا من 27 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وكندا والنرويج وسويسرا في جميع أنحاء البلاد لتقييم العملية الانتخابية برمتها وفقًا لدستور الأردن وقوانينه والتزاماته الدولية وتعهداته بشأن ديمقراطية الانتخابات. كما انضم إلى البعثة وفد من البرلمان الأوروبي، برئاسة أندرياس شيدر، عضو البرلمان الأوروبي، والذي يؤكد بدوره على هذا البيان بشكل كامل. زار المراقبون في يوم الانتخابات، 622 غرفة اقتراع في كافة الدوائر الانتخابية على مستوى المملكة.

سيتم تقديم هذا البيان الأولي قبل انتهاء العملية الانتخابية، حيث سيعتمد التقييم النهائي للانتخابات، جزئياً، على سير المراحل المتبقية من العملية الانتخابية، ولاسيما تفريغ النتائج، والتعامل مع الشكاوى والطعون المحتملة التي قد يتم تقديمها بعد يوم الانتخابات. ستبقى البعثة بعد ذلك في البلاد لمراقبة التطورات التي تلت الانتخابات، وستقوم بنشر تقرير نهائي يتضمن مجموعة من التوصيات المفصلة وذلك في غضون شهرين من انتهاء العملية الانتخابية.

تتميز بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بكونها مستقلة في نتائجها واستنتاجاتها، كما أنها ملتزمة بإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات الذي أقرته الأمم المتحدة في تشرين الأول 2005.

النتائج الأولية

I. خلفية

شرع الأردن في عملية التحديث السياسي في حزيران 2021، حيث عين جلالة الملك اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، الأمر الذي أدى إلى اعتماد قانون الانتخابات لمجلس النواب وقانون الأحزاب السياسية في عام 2022. ينص قانون الانتخابات على أن حصة الأحزاب السياسية من المقاعد في مجلس النواب ستتوسع تدريجيًا على مدى الدورتين المقبلتين من 30% في عام 2024، إلى 50% في عام 2028، ثم إلى 65% في عام 2032. والأهم من ذلك، عمل قانون الأحزاب السياسية على نقل مهمة الإشراف على الأحزاب السياسية وتسجيلها من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب. تعتبر انتخابات عام 2024 بمثابة اختبار لهذه الإصلاحات؛ بهدف تعزيز شمولية مجلس النواب وتقليل التجزئة السياسية فيه.

وقد أجريت الانتخابات على خلفية الصراع المستمر في غزة والذي ألقى بظلاله على النقاش السياسي وزخم الانتخابات. وعلى الرغم من حالة عدم اليقين التي تولدها مثل هذه الظروف، إلا أن الأردن كان ملتزمًا بإجراء الانتخابات في موعدها.

عمل الاتحاد الأوروبي على مراقبة الانتخابات السابقة خلال الأعوام 2013 و2016 و2020 من خلال بعثتين لمراقبة الانتخابات وبعثة من الخبراء الانتخابيين على التوالي، حيث انعكست عدد من التوصيات ذات الصلة في القوانين الجديدة لعام 2022.

II. الإطار القانوني والنظام الانتخابي

يتماشى الإطار القانوني الأردني للانتخابات الديمقراطية بشكل كبير مع التزامات الدولة الإقليمية والدولية، على الرغم من بعض الثغرات في حماية الحقوق الأساسية.

يتماشى الإطار القانوني الانتخابي في الأردن بشكل كبير مع التزامات الدولة بموجب المعاهدات الإقليمية والدولية الرئيسية المتعلقة بديمقراطية الانتخابات. ومن الناحية الإيجابية، ينص الدستور الأردني على سرية عملية الاقتراع والتزام الانتخابات العامة المباشرة بمبادئ النزاهة والإدارة المستقلة وعدم التدخل في إرادة الناخبين. كما ينص على الحقوق الأساسية في تأسيس الجمعيات وحرية التجمع وعدم التمييز وحرية التعبير، بما في ذلك الصحافة والإعلام، ولكنه يترك مجالاً واسعاً للتشريعات الفرعية لتقليص هذه الحقوق بشكل غير ملائم. تنطوي أحكام العديد من القوانين مثل قانون الجرائم الإلكترونية، فضلاً عن الممارسات الإدارية، على مستوى غير ملائم للاحتجاز التعسفي والعقوبات المفرطة وتقييد حريات التعبير.

من الناحية الإيجابية عملت التعديلات الدستورية الموازية وقانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية، على تعزيز مستوى إدماج المرأة والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة، كما تضمنت مجموعة من التدابير الجديدة للمساءلة والشفافية، للأحزاب السياسية أيضاً. حيث وفرت مثل هذه الخطوات الفرصة للشباب بدءًا من سن 25 عاماً (30 عاماً سابقاً)[1] من التنافس، وأضافت قيوداً على تضارب المصالح، كما عززت الاستقرار القانوني الانتخابي، وأضافت بدورها تدابير جديدة للشفافية تتعلق بنشر النتائج.

[1] جاء تخفيض سن الأهلية للترشح عملًا بإحدى توصيات بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية في عام 2016.

يوفر الإطار القانوني الانتخابي جداول زمنية وخطوات واضحة لمعالجة النزاعات وحقوق الاستئناف أمام المحاكم[2]. وقد لوحظ وجود عدد قليل من النزاعات والملاحقات القضائية المتعلقة بجرائم انتخابية قبل الانتخابات. اتخذت الهيئة المستقلة للانتخاب خطوات لردع المخالفين من خلال التصريحات العامة والإجراءات التحقيقية والإحالات إلى المدعين العامين.

تفتقر بعض أحكام القانون إلى الدقة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بتمويل القوائم والحملات الانتخابية للمرشحين، والالتزامات بإدراج المرشحين عن الكوتا النسائية وتمثيل الأقليات في القوائم الحزبية الوطنية، وإشراك المرشحين أو ممثليهم في عملية التفريغ في الجداول. على الرغم من أن هذه الجوانب من القانون لم تؤثر بشكل ملموس على الانتخابات، إلا أنها تستحق المراجعة لتجنب أية شكوك.

وقد أعرب مراقبو الاتحاد الأوروبي عن مخاوفهم بشأن التباينات الواسعة في نسبة الناخبين مقارنَة بالمقاعد في الدوائر الانتخابية المحلية، الأمر الذي أثر بشكل ملحوظ على المراكز الحضرية الرئيسية في كل من عمان وإربد والزرقاء.[3] يعمل النظام الانتخابي الجديد على تخفيف حدة التفاوتات إلى حد ما، مع وجود مجال لمزيد من التحسينات في الانتخابات المستقبلية مع زيادة عدد المقاعد المخصصة للأحزاب السياسية.

لأول مرة، تنافست الأحزاب السياسية في دائرة انتخابية وطنية جديدة تضم 41 مقعدًا - الدائرة الانتخابية العامة - بموجب نظام نسبي بالقائمة المغلقة. كما تنافس المشرحون في 18 دائرة انتخابية محلية أخرى على 97 مقعدًا إضافيًا من خلال نظام نسبي بالقائمة المفتوحة، وستكون القوائم التي اجتازت نسبة الحسم (العتبة) للدائرة الانتخابية المعنية، كما هو محدد في القانون، مؤهلة لتخصيص المقاعد فقط. من إجمالي 138 مقعدًا، بزيادة قدرها ثمانية مقاعد عن عام 2020، يوجد 30 مقعدًا مخصصًا للكوتا النسائية والمسيحيين والشيشان/الشركس. تذهب مقاعد الكوتا النسائية وتمثيل الأقليات في الدوائر الانتخابية المحلية إلى المرشح الأفضل أداءً بين قوائم الدوائر الانتخابية المحلية الفائزة. من بين قوائم الدائرة الانتخابية العامة الفائزة، يتم تخصيص مقاعد الكوتا النسائية وتمثيل الأقليات حسب ترتيب المرشحين الأعلى مرتبة.

III. إدارة الانتخابات

أجرت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات بكفاءة وبما يتماشى مع المواعيد القانونية.

أُديرت الانتخابات من قبل إدارة انتخابية ثلاثية المستويات، برئاسة الهيئة المستقلة للانتخابات، ولجنة الانتخاب في كل دائرة انتخابية، ولجان الاقتراع والفرز لكل من غرف الاقتراع البالغ عددها 5843 غرفة. تخضع الهيئة المستقلة للانتخاب، التي أُنشئت في عام 2012 كهيئة دائمة تتمتع باستقلال مالي وإداري، لمجلس مفوضين عينه الملك في نيسان 2022، في نفس وقت اعتماد القوانين الانتخابية الجديدة. يتضمن التفويض الواسع للهيئة المستقلة للانتخاب تسجيل الناخبين والمرشحين، ومراقبة الحملة وتثقيف الناخبين. ومع الإصلاح القانوني لعام 2022، تولت الهيئة مسؤولية تسجيل الأحزاب السياسية من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، كما تم استحداث وحدات جديدة داخل الهيئة المستقلة للانتخاب بهدف تعزيز المشاركة السياسية للنساء والشباب، بالإضافة إلى ثلاث لجان مؤقتة للإشراف على الحملات وتمويلها، والعنف الانتخابي ضد المرأة.

أجرت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات بكفاءة وبما يتماشى مع المواعيد القانونية، حيث تم تزويد إدارة الانتخابات بالموارد الكافية، وقد ضمت موظفين دائمين من ذوي الخبرة ونحو 45 ألف عامل مؤقت، تم تقييم تدريبهم من قبل مراقبي

[2] لم يتم تحديد مدة زمنية محددة لإعلان النتائج النهائية، على أن يتم نشرها في الجريدة الرسمية قبل نهاية فترة ولاية الدورة السابقة.
[3] أظهرت نسب الناخبين المتعلقة بكل مقعد للكوتا النسائية وتمثيل الأقليات في معان اختلافًا كبيرًا. بشكل عام، يوجد تمثيل أكبر للناخبين في المراكز الريفية مقارنة بالمراكز الحضرية.

الاتحاد الأوروبي على أنه عالي الجودة. كان مستوى التعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات ممتازًا كما مُنحت إمكانية الوصول إلى المعلومات لدى الهيئة المستقلة للانتخاب ولجان الانتخابات في الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء البلاد. وفي الفترة التي سبقت الانتخابات، نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب على موقعها على الإنترنت. أعربت الغالبية العظمى من المرشحين الذين التقت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات بهم عن رضاها عن إمكانية الوصول إلى لجان الانتخابات في الدوائر الانتخابية وثقتها في مدى مهنيتها ونزاهتها.

عززت الهيئة المستقلة للانتخاب خلال هذه العملية الانتخابية من مستوى استخدامها لتقنيات الانتخابات؛ فإلى جانب التعريف الرقمي للناخبين في غرف الاقتراع، والذي بدأ استخدامه في عام 2016، قدمت الهيئة نظامًا لنقل النتائج الأولية من كل غرفة اقتراع إلى مركز البيانات الخاص بها بشكل مباشر، كما أُجريت عدة امتحانات ارتباط على مستوى البلاد، حيث تلقى نحو 8000 موظف وفني في مجال تكنولوجيا المعلومات تدريبًا على تشغيل برنامج النتائج. تم تدريب ضباط مراقبة الجودة على تدقيق نتائج الانتخابات في غرف الاقتراع قبل نقلها. وللمرة الأولى، أتاح موقع ويب مخصص إمكانية النشر الفوري للنتائج لكل غرفة اقتراع ومركز اقتراع ودائرة انتخابية؛ مما عزز الوصول إلى النتائج التفصيلية بشكل أسرع وأكثر شفافية، وذلك عملًا بالتوصيات السابقة من جانب الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، تضاءلت شفافية إجراءات الفرز بسبب استبعاد المرشحين وممثلي القوائم من مراكز التجميع.

IV. تسجيل المرشحين والأحزاب السياسية

اتسمت عملية تسجيل المرشحين بشكل عام بالشمولية والسلاسة .

يكفل الدستور حق الترشح للناخبين المسجلين ممن يحملون الجنسية الأردنية منذ عشر سنوات على الأقل ويبلغون 25 عاما على الأقل. وكان على الموظفين الحكوميين الذين أبدوا رغبتهم في الترشح أن يطلبوا إجازة بدون أجر لمدة 90 يوما قبل يوم الانتخابات، مما يُمثل تخفيفًا للقيود السابقة بما يتماشى مع توصية بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية لعام 2016.

منذ دخول قانون الأحزاب السياسية حيز التنفيذ في عام 2022، كان أمام الأحزاب السياسية عام واحد للامتثال لهذا القانون. حيث تم تسجيل 38 حزبًا سياسيًا في المجمل، 24 منها تشكلت حديثًا؛ مما يعكس بيئة شمولية بشكل عام. بالنسبة للدائرة الانتخابية العامة، كان على المرشحين أن يكونوا أعضاء في حزبهم لمدة 6 أشهر على الأقل، أما بالنسبة للدوائر الانتخابية المحلية، لم يكن الانتماء الحزبي شرطًا للمرشحين؛ ومع ذلك، ووفقًا للهيئة المستقلة للانتخاب، كان 38% من المرشحين في القوائم المحلية أعضاء في أحزاب سياسية.

اتسمت عملية تسجيل المرشحين بشكل عام بالشمولية، حيث قيمها محاورو البعثة على أنها سلسة. تلقت إدارة الانتخابات طلبات تسجيل القوائم خلال الفترة من 30 تموز وحتى 1 آب، وبموجب القانون، كان لدى الهيئة المستقلة للانتخاب ما يصل إلى سبعة أيام للتحقق من المستندات المقدمة. قدمت الهيئة المستقلة للانتخاب مجموعة من القوائم الأولية في 5 آب، مما أتاح بدء الحملة في وقت مبكر، حيث تم قبول كافة قوائم الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية العامة التي تم تقديمها؛ بينما تم رفض 11 مرشحًا فقط من الدائرة الانتخابية العامة وذلك بسبب عدم استيفائهم للأحكام القانونية للترشح، وقد تم استئناف ثلاثة من قرارات الرفض الصادرة عن الهيئة؛ والتي صادقت المحاكم عليها جميعًا. كان المجال مفتوحًا أمام مرشحي الدوائر الانتخابية المحلية للانسحاب حتى 26 آب؛ وقد انسحب ما مجموعه 17 مرشحًا (نصف عدد المنسحبين في عام 2020)، منهم خمس نساء.

نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب القوائم النهائية في 28 آب، بما يتماشى مع التقويم الانتخابي. وفي المجموع، ترشح 686 مرشحًا على 25 قائمة في الدائرة الانتخابية العامة، بما في ذلك خمسة تحالفات، و937 مرشحًا على 172 قائمة محلية في الدوائر الانتخابية المحلية الثماني عشرة. وقد أسهم العدد الكبير من المرشحين والقوائم في كل دائرة بخلق جو انتخابي تنافسي.

كانت الأحزاب تفتقر عموماً إلى آليات شفافة وواضحة لاختيار مرشحيها، كما كانت الشائعات كشراء المقاعد وطلب أو عرض المال مقابل مقعد بارز في قائمة حزبية منتشرة على نطاق واسع في كافة الدوائر الانتخابية وذلك وفقًا للمعلومات الواردة إلى مراقبي الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، تكيفت القبائل مع الهياكل الحزبية الجديدة، وقد تجلى ذلك بشكل كبير من خلال وضع أعضائها بشكل استراتيجي على قوائم حزبية ومحلية مختلفة.

V. بيئة الحملة وتمويلها

حظيت حرية التجمع باحترام كبير خلال حملة تركزت خلال الأسبوعين السابقين ليوم الانتخابات.

حددت التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب قواعد الحملات الانتخابية، والتي تحظر بعض الأنشطة مثل استخدام ممتلكات الدولة والشعارات الرسمية وتشويه سمعة المعارضين، واستخدام النفوذ بصورة غير لائقة، كما فرضت هذه القواعد وضع الملصقات في الأماكن المحددة فقط.

كانت حملة عام 2024 هادئة بشكل عام ولم تبدأ في اكتساب زخمها إلا في الأسبوعين الأخيرين قبل يوم الانتخابات، كما أفاد مراقبو الاتحاد الأوروبي بأن السلطات احترمت حرية التجمع إلى حد كبير، حيث أجرى المرشحون والأحزاب حملاتهم بحرية، مركّزين جهودهم بشكل أساسي على الزيارات المنزلية واللقاءات الاجتماعية في الخيام الانتخابية. غطت ملصقات ولافتات المتنافسين الأماكن العامة، رغم وجود لوائح تهدف إلى السيطرة على انتشارها في المواقع غير المصرح بها، وتضمنت الموضوعات الرئيسية للحملة الحرب في غزة ودعم فلسطين والبطالة والرعاية الصحية والتعليم، إلى جانب عدد من القضايا ذات الصلة محلياً. وكانت رسائل الحملة في الغالب عامة، وتفتقر إلى برامج واضحة أو تفصيلية لمعالجة احتياجات الناخبين.

بدت المنافسة ضمن القوائم المحلية للمرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية واضحة، حيث اتحدوا في الغالب معًا لتلبية المتطلبات القانونية بدلاً من تشكيل تحالفات بناءً على أفكار مشتركة. كما أشار مراقبو الاتحاد الأوروبي إلى التنسيق الضئيل أو المعدوم بين المرشحين في معظم القوائم المحلية. ومع ذلك، فقد تجنب هؤلاء المرشحون إلى حد كبير الانخراط في مواجهات نقدية مع بعضهم البعض.

أشار العديد من المرشحين إلى تعرضهم للتهديدات أو الضغوط من قبل أفراد العائلة أو المنافسين السياسيين أو جهات أمنية حكومية للانسحاب قبل أو خلال فترة الترشح. وقد أشار مراقبو الاتحاد الأوروبي[4] إلى ذلك، وتردد هذا الصدى أيضاً بين منظمات المجتمع المدني والصحفيين. بالإضافة إلى ذلك، ادعى حزب جبهة العمل الإسلامي وجود حملة ممنهجة من التمييز والترهيب تمارسها الأجهزة الأمنية، على الرغم من انسحاب مرشح واحد فقط من المرشحين المسجلين عن الحزب من السباق الانتخابي.

[4] على سبيل المثال في عمان 1، عمان 3، الزرقاء، اربد 2، الكرك، العقبة، عجلون والبلقاء.

راقبت البعثة خلال الفترة من 21 آب وحتى 8 أيلول 119 نشاطًا من أنشطة الحملات الانتخابية، حيث كانت 80% من هذه الأنشطة للمرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية، وقد شهدت أنشطة حملات هؤلاء المرشحين حضوراً أعلى بنسبة 80% مقارنة بحملات مرشحي الدائرة الانتخابية العامة؛ مما يدل على الاهتمام الكبير للناخبين بالترشيحات المحلية. كانت حملات الدائرة الانتخابية العامة منظمة وممولة بشكل عام من قبل الأحزاب السياسية، بينما كانت حملات المرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية تعتمد بشكل كبير على الأفراد وتمويلهم الشخصي. علاوة على ذلك، كانت الحملات الانتخابية ترتبط في الغالب بالشخصيات أكثر من ارتباطها بالبرامج الحزبية، وفي بعض المناسبات، استخدم مرشحو الدائرة الانتخابية العامة مكانتهم الشخصية على المستوى المحلي لدعم حملات المرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية. لم يتم احترام فترة الصمت الانتخابي البالغة 24 ساعة على نطاق واسع، بما في ذلك على وسائل التواصل الاجتماعي والوسائل الأخرى التقليدية.

لم تتلق أي من الأحزاب تمويلاً عاماً في عام 2024، وفقًا لقانون الانتخابات الجديد، كما قامت بعض الأحزاب التي تم تأسيسها حديثاً، بدعم من أفراد أثرياء، بإدارة حملات فاخرة اعتبرها مراقبو الاتحاد الأوروبي تجاوزت حدود الإنفاق المسموح بها. تم تجاهل قواعد تمويل الحملات على نطاق واسع، حيث اعتبر المرشحون نفقاتهم الشخصية مستثناة من تلك القواعد. وأفاد مراقبو الاتحاد الأوروبي بأن الأموال والتبرعات العينية من العائلات والقبائل لم تعتبر ملزمة بالإعلان عنها، كما لم يتم استخدام الحسابات المصرفية المخصصة لذلك دائمًا. استمرت الادعاءات المنتشرة بشراء الأصوات طوال العملية، حيث قامت الهيئة المستقلة للانتخاب بالتحقيق في عدة حالات، ومع ذلك، فإن هذا يدل على صعوبة إثبات الجريمة.

تم تطبيق حد الإنفاق البالغ 100,000 دينار أردني (130,000 يورو) الذي تم تحديده لحملات المرشحين عن الدوائر الانتخابية المحلية بغض النظر عن عدد المرشحين في القائمة أو عدد الناخبين في الدائرة؛ مما منح ميزة كبيرة للمرشحين في القوائم والدوائر الأصغر. ويثير غياب آليات إنفاذ قوية التساؤلات حول فعالية لوائح تمويل الحملات الانتخابية.

VI. تسجيل الناخبين

أعرب محاورو بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات عن ثقتهم في دقة وشمولية قوائم الناخبين.

بحسب القانون، يحق للأردنيين التصويت في حال بلغوا سن الثامنة عشر عامًا على الأقل قبل 90 يومًا من يوم الانتخابات. ويُعلق حق التصويت لأفراد القوات المسلحة والأجهزة الأمنية ممن هم على رأس عملهم، كما لا يمكن للمفلسين الذين لم تبرأ ذمتهم والمواطنين الذين يفتقدون للأهلية القانونية التصويت. كما يتم استبعاد المواطنين الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن لأكثر من سنة. وعلى الرغم من أن المحتجزين احتياطياً والموقوفين إدارياً لم يُستبعدوا صراحةً، إلا أنه لم يتم اتخاذ أية تدابير عملية لتمكينهم من ممارسة حقهم في التصويت.

تم إعداد القوائم الانتخابية الأولية استنادًا إلى السجل المدني الصادر عن دائرة الأحوال المدنية والجوازات التابعة لوزارة الداخلية، تحت إشراف الهيئة المستقلة للانتخاب، كما تم إدراج الناخبين في القوائم الانتخابية وفقًا لمكان إقامتهم الدائم على النحو الوارد في السجل المدني، باستثناء دوائر البادية، حيث تم إدراج الناخبين من البدو وفقاً لانتمائهم إلى قبائل معينة. وأعرب محاورو بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات عن ثقتهم في دقة وشمولية قوائم الناخبين. عُرضت القوائم الانتخابية الأولية في الأماكن العامة وعلى الإنترنت وفقاً للجدول الزمني الانتخابي، كما أتيح المجال للناخبين للاعتراض على القوائم الانتخابية الأولية، حيث تلقت دائرة الأحوال المدنية والجوازات من خلال موقع الهيئة المستقلة للانتخاب 18,726 اعتراضاً، مقارنة بحوالي 30,000 اعتراض في عام 2020. كما مُنح الناخبون الفرصة لطلب تغيير مركز اقتراعهم ضمن دوائرهم الانتخابية، حيث لجأ 9,288 ناخباً لمثل هذا الخيار. بالإضافة إلى ذلك، كان بإمكان الناخبين الاعتراض على إدراج آخرين في القوائم الانتخابية، وقبلت الهيئة المستقلة للانتخاب 480 من أصل 542

اعتراضاً من مثل هذا النوع. نشرت الهيئة المستقلة للانتخاب بعد فترة الاعتراضات ووفقاً للمواعيد القانونية، القوائم الانتخابية النهائية التي ضمت 5,080,858 ناخباً مؤهلاً (بزيادة بلغت 9% مقارنة بعام 2020)؛ من بينهم 589,820 ناخبا سيدلي بصوته لأول مرة.

VII. توعية وتثقيف الناخبين

على الرغم من البرنامج الشامل لتوعية وتثقيف الناخبين الذي أجرته الهيئة المستقلة للانتخاب، أعرب محاورو بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات عن قلقهم إزاء تدني مستوى الإلمام من جانب الناخبين.

تم إطلاق برنامج توعية وتثقيف الناخبين الخاص بالهيئة المستقلة للانتخاب بعد فترة وجيزة من اعتماد قوانين 2022. وفي الأسابيع التي سبقت يوم الانتخابات، تم نشر سلسلة من مقاطع الفيديو على شبكات التواصل الاجتماعي الخاصة بالهيئة، وكذلك عبر وسائل الإعلام الخاصة والمملوكة للدولة على حد سواء؛ وذلك بهدف تشجيع المشاركة وشرح آلية التصويت. وقد أدى النهج المركزي للهيئة في توعية الناخبين وتقديم المعلومات إلى تقليص حجم مشاركة لجان الانتخاب في الدوائر الانتخابية. وفقاً لمراقبي الاتحاد الأوروبي، كانت المعلومات المقدمة للناخبين بالكاد مرئية على أرض الواقع، كما أفاد هؤلاء المراقبين في 12 من أصل 18 دائرة انتخابية محلية بأن منظمات المجتمع المدني المحلية كانت تقوم بأنشطة توعية متفرقة، وتركزت في الغالب على فئاتها المستهدفة، مثل النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة، بينما أفادوا في أربع دوائر انتخابية، بأن المحطات الإذاعية المحلية قامت بجهود لتوعية الناخبين؛ معظمها باستخدام معلومات مقدمة من الإدارة الانتخابية.

VIII. وسائل الإعلام

فشلت معظم المحطات الإذاعية والمواقع الإخبارية في توفير معلومات شاملة للناخبين حول المتنافسين.

يكفل الدستور حرية الرأي والتعبير. ومع ذلك، فإن التشهير يعتبر جريمة جنائية. عمل الصحفيون خلال الحملة الانتخابية تحت قيود قانونية متعددة على حرية التعبير، حيث يتضمن قانون العقوبات وقانون الجرائم الإلكترونية أحكامًا تقييدية أدت إلى انتشار الرقابة الذاتية بين مجتمع الإعلام. وقد ألقت حالات احتجاز واعتقال العديد من الصحفيين، وخاصة أحمد الزعبي، بظلالها على الخطاب المتعلق بحرية التعبير خلال الحملة.

تلتزم وسائل الإعلام قانونيًا بمعاملة جميع المتنافسين في الانتخابات بإنصاف والحفاظ على الحياد والموضوعية. أظهرت وحدة مراقبة وسائل الإعلام التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية أن معظم وسائل الإعلام التي تم رصدها ركزت محتواها المتعلق بالانتخابات على الانتهاكات الانتخابية وإعلانات الهيئة المستقلة للانتخاب، بدلاً من تحليل ومناقشة برامج الأحزاب أو ملفات المرشحين، خوفاً من أن يتم تصنيفها على أنها منحازة. كانت التغطية الإخبارية المخصصة للمتنافسين الانتخابيين على التلفزيون الأردني الرسمي والإذاعة الأردنية شبه معدومة، في حين خصصت قناة المملكة الرسمية المملوكة للدولة وقناة رؤيا الخاصة معظم وقت الذروة لعدد قليل من الأحزاب.

من الناحية الإيجابية، قامت قناة المملكة المملوكة للدولة وإذاعة راديو البلد المجتمعية بتنظيم مناظرات متعلقة بالبرامج مع العديد من الأحزاب السياسية. ومن بين الإذاعات، خصصت إذاعة راديو البلد تغطيتها الإخبارية والتحريرية لأكبر عدد من الأحزاب.

كان الإعلان السياسي على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة مكلفًا للغاية بالنسبة لمعظم المتنافسين. وقد عرض العديد من المذيعين مقابلات مدفوعة على القوائم والمرشحين. وللأسف، لم تصدر أي لوائح تنظم الإعلانات السياسية أو تتيح وقت بث مجاني لهذه الحملة.

IX. وسائل التواصل الاجتماعي

أظهرت نتائج المراقبة التي أجرتها بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن البيئة الإلكترونية بقيت مستقرة وهادئة إلى حد كبير، وركزت في الغالب على الترويج الذاتي للمرشحين.

مع قرابة 5.3 مليون مستخدم، كانت منصة فيسبوك الخيار المفضل للمرشحين والأحزاب السياسية للتواصل مع الناخبين، بينما كان استخدام منصة X أقل انتشارًا، حيث بلغ عدد مستخدميها مليون مستخدم. تتبع فريق المراقبة التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات 4,634 منشورًا، حيث كان حزب جبهة العمل الإسلامي هو الأكثر نشاطًا بنسبة بلغت 28% من النشاط السياسي عبر الإنترنت على فيسبوك. كان للمرشحين المستقلين حضورًا قويًا أيضًا، حيث شكلوا ما نسبته 29% من العينة التي تم رصدها.

بشكل عام، تميزت الحملة الانتخابية عبر الإنترنت للمرشحين والأحزاب بتركيز قوي على بناء العلامة الشخصية، حيث شكلت هذه الاستراتيجية 50% من المنشورات التي تم رصدها؛ مما يعكس اتجاهًا أوسع نحو السياسة القائمة على الصورة الشخصية بدلاً من البرامج الحزبية. وكانت المرشحات النساء أكثر نشاطًا من المرشحين الذكور في استخدام منصة فيسبوك للتواصل مع الناخبين، كما أدت بعض القيود مثل محدودية التمويل والضغوط المجتمعية إلى اعتماد النساء بشكل أكبر على وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة أكثر سهولة للوصول إلى الناخبين.

يشمل الإطار ذو الصلة كلاً من قانون الجرائم الإلكترونية الذي تم تعديله مؤخرًا وقانون حماية البيانات. وقد تم تعديل قانون الجرائم الإلكترونية بشكل جوهري في آب 2023، حيث تم فرض عقوبات صارمة وصلت في بعض الأحيان إلى الرقابة الذاتية على جرائم مثل "نشر الأخبار الكاذبة" و"إثارة الفتنة"، والتي نتج عنها مؤخراً عدة ملاحقات قضائية بحق أشخاص انتقدوا الحكومة. وفقاً للعديد من المحاورين، أصبح المرشحون يمارسون الرقابة الذاتية ويبتعدون عن التعبير الكامل عن الآراء السياسية النقدية. أضاف قانون حماية البيانات طبقة أخرى من الرقابة القانونية في المجال الرقمي، خاصة فيما يتعلق بمعالجة وحماية البيانات الشخصية. وبحسب عدة مصادر، زادت هذه التغييرات القانونية من حجم المخاوف المتعلقة بزيادة القيود المفروضة على الإنترنت.

X. مشاركة النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة والمجتمعات الدينية والعرقية

تطغى الممارسات الاجتماعية على البعد الشمولي للإطار القانوني عندما يتعلق الأمر بمشاركة النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة في الحياة السياسية.

في حين أشاد أصحاب المصلحة بعملية التحديث ونظام الكوتا لسعيهما نحو الشمولية؛ إلا أنه لا تزال الحواجز الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المتجذرة تشكل مشاركة النساء في الحياة السياسية. يشكل نقص التمويل تحدياً كبيراً، خاصة أن رسوم التسجيل وتكاليف الحملات الانتخابية تعد باهظة، كما يواجه الشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة عقبات مشابهة. غالباً ما تتعرض النساء للضغط من قبل أسرهن وقبائلهن فيما يتعلق بالتصويت أو الترشح. وعلى الجانب الإيجابي، أشارت بعض المرشحات إلى أن التعديل الجديد الذي يتيح للمرشحين من موظفي القطاع العام التقدم بطلب إجازة غير مدفوعة الأجر بدلاً من الاستقالة من وظائفهم كان عاملاً أساسياً في تمكينهن من الترشح.

عمل قانون الأحزاب السياسية على تعزيز مستوى إدماج النساء والشباب والأشخاص من ذوي الإعاقة في هياكل الأحزاب وكمرشحين أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، يُمنح التمويل العام لكل امرأة أو شاب أو شخص من ذوي الإعاقة يتم انتخابه. كما زاد قانون الانتخابات عدد المقاعد المخصصة للكوتا من 15 إلى 18 مقعداً، بواقع مقعد واحد في كل دائرة انتخابية محلية. من بين 190 مرشحة في الدوائر الانتخابية المحلية، اختارت 166 منهن الترشح لمقاعد الكوتا النسائية وتمثيل الأقليات، بينما تنافست 24 مرشحة على المقاعد الأخرى. لا يوجد في الدوائر الانتخابية العامة أية مقاعد للكوتا النسائية أو تمثيل الأقليات ولكن يوجد التزام بوضع مرشحات ضمن المراكز الثلاثة الأولى والثلاثة التالية في كل قائمة. من بين 25 قائمة في الدوائر الانتخابية العامة، كانت قائمة واحدة فقط تترأسها امرأة. شكلت النساء ما نسبته 20.3% من مرشحي الدوائر المحلية و27.5% من مرشحي الدوائر العامة. لاحظت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات أن مشاركة النساء في فعاليات الحملة كانت منخفضة نسبياً، حيث شكلت حوالي خمس المتحدثين والمشاركين، بينما كانت مشاركة الشباب أكثر وضوحاً.

يملك المسيحيون والشركس والشيشان مقاعد مخصصة للكوتا وتمثيل الأقليات في مجلس النواب، كما وأعرب ممثلو هذه المجموعات ومرشحوها عن رضاهم عن عملية التحديث خلال لقاءاتهم مع بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات. كما أشار المرشحون الذين التقتهم البعثة إلى أن الترشح عن المقاعد المخصصة للكوتا النسائية وتمثيل الأقليات أقل تحدياً من التنافس على المقاعد المفتوحة، حيث شعروا بالدعم من زملائهم في القوائم الانتخابية بدلاً من التنافس معهم.

كان مستوى المشاركة السياسية للأشخاص من ذوي الإعاقة محدودًا للغاية، حيث تتراوح المعوقات المختلفة بين قلة وسائل النقل والوصمة الاجتماعية. وعلى الرغم من أن ما يُقدر بـ 12% من سكان الأردن يعانون من إعاقة، إلا أن المعلومات المتوفرة لدى الهيئة المستقلة للانتخاب تُشير إلى 7,900 ناخبًا فقط، معترفة بأن العدد الفعلي يتجاوز ذلك الرقم. من بين 1,623 مرشحًا، فإن ستة فقط يعانون من إعاقة. من بين 1,649 مركز اقتراع تم إنشاؤها لغايات هذه الانتخابات، أعدت الهيئة المستقلة للانتخاب 95 مركزًا مؤهلاً، والتي توفر وصولاً محسناً للناخبين من ذوي الإعاقات المختلفة. أُتيحت الفرصة للأشخاص من ذوي الإعاقة لطلب الانتقال إلى أحد هذه المراكز المؤهلة، إلا أن ستة ناخبين فقط طلبوا ذلك؛ مما يشير إلى انخفاض الوعي بهذا الخيار.

XI. المراقبون الدوليون والوطنيون

كانت عملية الاعتماد شاملة؛ حيث أفاد المراقبون الوطنيون بعدم وجود أي عوائق تعترض عملهم.

اعتمدت الهيئة المستقلة للانتخاب 20 منظمة محلية لمراقبة الانتخابات، بمشاركة قرابة 3,500 مراقبًا فرديًا. وقد نشرت المنظمة الرئيسية لمراقبة الانتخابات "راصد" 54 مراقباً طويل الأمد لمراقبة الحملة وتنفيذ أنشطة توعية الناخبين في جميع أنحاء البلاد. أما بالنسبة للمراقبين الدوليين، فقد اعتمدت الهيئة المستقلة للانتخاب تسع منظمات وعشرة وفود من الضيوف الدوليين، بإجمالي بلغ 220 مراقباً دولياً.

يتم تنظيم أنشطة المراقبين المحليين والدوليين بموجب اثنتين من التعليمات التنفيذية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخاب، وليس وفقًا لقانون الانتخابات؛ الأمر الذي قد يؤثر على حالة اليقين القانوني بشأن حقوق المراقبين، كما تشير اللوائح إلى وجود تفاوت في المعاملة بين المراقبين الدوليين والمحليين، حيث أن حق المراقبين المحليين في مراقبة كافة مراحل العملية الانتخابية غير مكفول بشكل صريح، كما هو الحال بالنسبة للمراقبين الدوليين.

XII. التصويت والفرز والتفريغ

راقبت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات فتح 51 غرفة اقتراع، والتصويت في 527 مركز اقتراع، والفرز في 44 غرفة اقتراع. وبشكل عام، تم تقييم يوم الانتخابات بأنه كان هادئًا، حيث تم إدارة العملية الانتخابية بمهنية وبشكل منظم وسلس.

كان جميع أعضاء لجنة الاقتراع والفرز حاضرين في كافة غرف الاقتراع التي تمت مراقبتها، حيث فتحت 40 من أصل 51 غرفة اقتراح أبوابها في الوقت المحدد، بينما تأخر بعضها لقليل من الوقت. لاحظ المراقبون في 47% من غرف الاقتراع التي زاروها خلال التصويت بعض أنشطة الحملات خارج هذه الغرف، كما لاحظوا توزيع مواد الحملات الانتخابية خارج 34% منها، على الرغم من أن هذا كان محظورًا بموجب القانون. علاوة على ذلك، لاحظ المراقبون استخدام القاصرين في أنشطة الحملات الانتخابية على مستوى كافة الدوائر الانتخابية، بشكل مناهض لقانون العمل وتعليمات الهيئة المستقلة للانتخاب. كان ممثلو القوائم حاضرين في أكثر من 90% من غرف الاقتراع التي تمت زيارتها خلال اليوم، والمراقبون الوطنيون في 25%. بشكل عام، كانت 60% من غرف الاقتراع التي تمت زيارتها أثناء التصويت مهيئة بشكل مستقل لوصول الناخبين من ذوي القدرة المحدودة على الحركة، كما كان تصميم 79% من مراكز الاقتراع مناسبًا لهذه الفئة من الناخبين.

تم اتباع إجراءات التصويت في الغالب طوال اليوم؛ ومع ذلك، لم يتحقق موظفو الاقتراع في 27% من الحالات مما إذا كانت أصابع الناخبين قد تم تحبيرها قبل التصويت، كما لم يشرح موظفو الاقتراع في 10% من الحالات للناخبين كيفية وضع علامات على بطاقات الاقتراع. وفي وقت الإغلاق، كان الناخبون في 14 من أصل 44 مركز اقتراع تمت مراقبته ينتظرون خارجًا في طوابير، ووفقًا للإجراءات، كان لا يزال يُسمح لهم بالتصويت. ومع ذلك، سُمح في خمس مراكز اقتراع للناخبين الذين وصلوا بعد الساعة 7 مساءً بالتصويت. بشكل عام، أغلقت مراكز الاقتراع أبوابها في الوقت المحدد وجرى الامتثال لإجراءات الفرز. تمكن مراقبو الاتحاد الأوروبي من تنفيذ مهمتهم في كافة غرف الاقتراع دون أية قيود باستثناء واحدة منها، وكذلك كان الحال بالنسبة للمراقبين الوطنيين وممثلي القوائم. لم يتم تقديم أي شكاوى رسمية في أي من الغرف التي راقبتها البعثة خلال الافتتاح والتصويت والفرز. وفقاً للهيئة المستقلة للانتخاب، تم إحالة 44 مخالفة إلى المدعي العام. ومع نهاية عملية التصويت، أعلنت الهيئة المستقلة للانتخاب أن نسبة المشاركة النهائية بلغت 32.25%. راقبت البعثة عملية تفريغ النتائج على مستوى الدوائر الانتخابية المحلية والدائرة الانتخابية العامة، كما ستواصل العمل على متابعة العمليات اللاحقة للانتخابات.

تتوفر نسخة إلكترونية من هذا البيان الأولي على موقع البعثة (jordan2024.eueom.eu). لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:
ميكيلا سيتشي، المسؤول الصحفي للبعثة (+962) 771 044 021 michela.sechi@eueomJordan2024.eu
بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات النيابية
(الدوار الخامس، عمان، الأردن).